



UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/018

Original: English

المجلس الاستشاري للاستثمار يناقش كيفية زيادة الاستثمار لتوسيع القدرات الإنتاجية للدول الفقيرة

الدوحة، قطر، 22 أبريل 2012 - دعا الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) د. سوباتشي باننشباكي والأمين العام لغرفة التجارة الدولية جان-جي كارييه السبت المجتمع الدولي إلى بذل الجهود لتعزيز الاستثمار بهدف تحسين القدرات الإنتاجية للدول الأقل نمواً.

وجاءت تصريحاتهما خلال الجلسة العاشرة للمجلس الاستشاري للاستثمار، وهو اجتماع مشترك للأونكتاد وغرفة التجارة الدولية.

ويعني مصطلح "القدرة الإنتاجية" قدرة الاقتصاد على إنتاج أنواع أكبر من السلع، وإنتاج سلع أكثر تطوراً.

وقال د. سوباتشي أن القدرة الإنتاجية تتطلب تحسين تعليم ومهارات العمال الحاليين والمستقبليين، وتوسيع وتحسين نوعية البنى التحتية مثل الطرق والموانئ، وتطوير وموائمة التكنولوجيا، وتحفيز إنشاء وتوسيع الشركات والأعمال الجديدة. وأكد على أن جميع هذه العناصر تتطلب الاستثمار. وبعد ذلك طرح د. سوباتشي مفهوم "المساعدة في الاستثمار في القدرة الإنتاجية"، وقال أنه يمكن تشجيعه من خلال الدعم المالي وتقديم الضمانات للمستثمرين وتقديم المساعدة الفنية لحكومات الدول الأقل نمواً لمساعدتها على استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة، وخلق بيئة لوضع سياسات دولية تؤدي إلى تعزيز الاستثمارات في الدول الأقل نمواً.

من جهته أكد الأمين العام لغرفة التجارة الدولية جان-جي كارييه، الذي يمثل آراء مجتمع الأعمال، على ضرورة استمرار وتعزيز الحوار والتعاون الدوليين بشأن قضايا السياسات الاقتصادية العالمية بما في ذلك التجارة والاستثمار. وأعرب عن قلقه من أن الحكومات على ما يبدو تبتعد عن السبل المتعددة الأطراف بالنسبة لقضايا الحوكمة الاقتصادية الرئيسية. كما حذر السيد كارييه من عودة التوجهات الحمائية في مجالات التجارة والاستثمار. وأكد أن ضرورة وقف هذا التوجه يجعل من تبني نهج دولي مشترك أكثر إلحاحاً وأهمية.

من ناحيته دعا السيد أنيل كومار جها وزير الصناعة في نيبال، الذي يمثل آراء 49 دولة تعد من الدول الأقل نمواً، بوصفه منسق شؤون هذه الدول في الأونكتاد، المنظمات الدولية إلى "توحيد" بناء القدرات الإنتاجية في عملها، كما دعا الدول المتقدمة إلى تشجيع الاستثمارات في التنمية المستدامة في الدول الأقل نمواً من خلال مشاريع ضمان المخاطر، ونشر رأس المال المغامر في الدول النامية، وتوفير مدخل للتجارة من خلال خلق "بيئة تمكن من وضع سياسات".

كما تحدث في الجلسة رياض بالطيب وزير التنمية والتعاون الدولي في تونس، حيث أشار إلى أن "أجندة الاستثمار الخارجي المباشر" ليست دائماً هي نفسها "أجندة الفقراء". كما تحدث عن الحاجة إلى سياسات لجذب الاستثمار إلى قطاعات رئيسية في التنمية مثل البنى التحتية والزراعة والصحة والتعليم والسياحة والصناعات الصغيرة. وقال أن هناك أيضاً حاجة إلى وضع سياسات لتحقيق الفوائد من هذه الاستثمارات. وأقترح التدريب المهني ودعم رواد الأعمال كطرق لتقوية تطوير المشاريع المحلية جنباً إلى جنب مع الاستثمارات الخارجية.

وقال مشاركون من القطاع الخاص ومن بينهم السيد بيتر برابيك رئيس مجلس إدارة شركة نستله، ودومينيك بارتون الرئيس التنفيذي لشركة ماكينزي اند كومباني، أن الإخفاقات في التعاون الدولي مثل توقف جولة محادثات الدوحة، تعد خسارة كبيرة خاصة للدول الأقل نمواً. وأكدوا على أن المعاهدات الثنائية التي تنتشر في غياب الاتفاقيات المتعددة الأطراف تصب أكثر في صالح الدول المتقدمة الأكبر. واقرواً بأن بيئة سياسات الاستثمار تحسنت على المستوى القومي، إلا أنهم أكدوا على ضرورة الاستقرار ووجود سياسات الضمان في حال حدوث تغيرات في توجهات الحكومات، وقالوا أن مثل هذه العناصر هي جزء لا يتجزأ من بناء بيئة جيدة للاستثمار.

*** ** ***